جريمة الغش في توريد مواد مخالفة للمواصفات في عقد التوريد

هالة جمال

أ.د. زينب احمد عوين

يونس

المقدمة

أذا كانت البلاد تسعى الى التقدم و التطور في مختلف المجالات من أجل تحقيق المصلحة العامة و من أجل تقدمها بشكل يماثل باقي البلدان فلا بد من أن تسعى عن طريق أجهزتها الإدارية الى تحقيق هذه الاهداف، الامر الذي سيساعد على توفير كافة المستلزمات في كافة المجالات سواء كان التقدم الذي أبدته الجهات الادارية في مجال اقتصادي او اجتماعي او سياسي، فضلا عن ذلك أن حاجات المجتمع تختلف من فرد لأخر وتزداد يوم بعد اخر الامر الذي يؤدي بنا الى النظر بأن ما يتم توفيره من خدمات في مختلف المجالات اصبحت في تطور مستمر فلا بد من ان تسعى الدولة الى تلبية هذه الحاجات من أجل تحقيق المنفعة العامة للمجتمع ككل، لذلك تسعى الى أبرامها للعقود الادارية التي تعد من اهم الوسائل التي عن طريقها سوف يتم توفير كل السلع و الخدمات للبلد فضلا عن ان هذا الامر سيساعد على ضمان عمل المرافق العامة المختلفة في البلاد سواء الصناعية منها او الصحية وغيرها، ومقابل كل ذلك يجب ان تسعى الجهة الادارية الى تنفيذ هذه المهام دون تعسف في استخدام سلطتها.

اهمية البحث:

تمكن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دور الجهة الادارية في استخدامها لوسيلة (أبرام العقد الاداري) من أجل تقدم البلد في المجال الاقتصادي فحاجات افراد المجتمع في تجدد مستمر و لذلك لابد من تحقيق المصلحة العامة فضلا عن ضمان سير المرافق العامة بانتظام.

اشكالية البحث:

تكمن الاشكالية في عدة أمور منها: هل أن المتعاقد مع الجهة الادارية ملتزم بما يمليه عليه العقد المبرم بينهما؟ ام أنه يخل بواجباته التعاقدية مما يترتب ضرر لجهة التعاقد؟ و هل أن التزامات المتعاقد في عقد التوريد تكمن فقط في ان يلتزم بالموعد المحدد في العقد المبرم ام يجب ان يتم ايضا التوريد وفق المواصفات المطلوبة؟ وهل أن النتيجة الجرمية التي تحصل نتيجة لسلك المتعاقد او الموظف العام(الجاني) لها جزاء عقابي مناسب في قانون العقوبات العراقي ام ان الامر يفتقر الى الشده في هذا المجال؟ وهل ان الجزاء متناسب مع قيمة العقد الاداري المبرم بما يملكه من مكانه مهمه في المجال الاقتصادي للبلاد.

الهدف من البحث:

يكمن الهدف من دراسة هذا الموضوع في نصنا على ضرورة حماية العقود الادارية كونها وسيلة مهمه لاقتصاد اي بلد فضلا عن ضرورة استخدامها بشكل يؤدي الى تحقيق المصلحة العامة، فضلا عن ذلك يكمن الهدف من دراسة هذا الموضوع في ضرورة النظر الى كيفية استخدام المال العام المخصص لتنفيذ مشروع معين فلا بد من استخدامه بالشكل القانوني الصحيح و الذي لا يؤدي الى هدره وضياعه وفوات المنفعة المخصصة لان هذا الامر سيساعد على حسن تنفيذ العقد الاداري المراد ابرامه فضلا عن السرعة في انجاز المشروع محل العقد الاداري كذلك ضمان عمل المرفق العام و تحقيق المنفعة العامة.

منهج البحث: لقد استخدمت المنهج الاستقرائي و التحليلي لأجل اتمام موضوع البحث.

Conclusion:

The administrative contract is of great importance is significant because it shows the extent to which administrative bodies seek to achieve public benefit, The contract is administrative contract of any kind, whether a contract of public works or a contract of transfer, And other types of contracts unless they are fully aware of the importance of this contract, Which will conclude because it will benefit the country as a whole, This will help to advance the country in a particular area and will also help to provide regular public utilities and have dealt with the supply contract in detail in terms of supplier coministrative boddy, And indicated the case of supplying the materials in violation of specifications, thereby violting its contractual obligations towards the contractor which leads to undesirable results because all goal of concluding the contract and delay the work of the general, And discussed the crime of fraud and fraud that can get and showed the role of the Iraqi penalcode no. 111 of 1969 of that and showed the suitability of the criminal penalty whith the seriousness of the criminal result that was obtained and also the administrative penalty applied to those who violated his contractual duty and indicated the position of the Egyptian legislation of this matter also.

المبحث الأول

مفهوم عقد التوريد

ان عقد التوريد تلجأ لأبرامه الإدارة لأجل الحصول على مواد غذائية او مستلزمات طبيعة وغير ذلك تكون بحاجة لها لأجل تسير مرفق عام هادفة الى تحقيق المصلحة العامة، فالتوريد هو كسائر العقود التي تكون الإدارة بحاجة لها لأجل تحقيق اهدافها وحماية وتحقيق المصلحة العامة، فهو العقد الذي يكون بشكل اتفاق بين اشخاص القانون العام بما له من سلطة وبين اشخاص القانون الخاص او العام يتعهد بموجبه هذا الشخص بتوريد منقولات معينة لازمة لمرفق عام مقابل ثمن معين و يتضمن هذا العقد شروطا استثنائية تمتلكها الجهة الادارية تختلف عن ما هو مألوفة في عقد التوريد الخاضع لأحكام القانون الخاص^(١)، و قد عرفته محكمة القضاء الاداري المصرية في حكمها الصادر ديسمبر سنة ١٩٥٢ على انه (اتفاق بين شخص معنوي من اشخاص القانون العام وفرد او شركة يتعهد بمقتضاه الفرد او الشركة بتوريد منقولات معينة للشخص المعنوي لازمة لمرفق عام مقابل ثمن معين) اذا نلاحظ ان هذا العقد لا يرد الا على منقولات تكون محلا للعقد كالبضائع او كالفحم او مواد حربية ولا يمكن ان يكون محل العقد عقار و الا سنكون امام عقد اشغال عامة و ان الإدارة مقابل ما تستلمه من مواد تورد لها تقوم بدفع ثمنها للطرف المورد اي للمتعاقد معها.

بما ان العقد يكون احد اطرافه اشخاص القانون العام لذا نلاحظ انه يأخذ طابع العقد الاداري و تنطبق عليه احكام القانون العام هذا بالاضافة لما تتمتع به الإدارة من امتيازات و سلطات استثنائية غير مألوفة اضافة الى ان الهدف من ابرام العقد هو لأجل ضمان سير المرفق العام و هذا على خلاف العقود التي يحكمها القانون الخاص وهذا ما نصت عليه باقي التشريعات المقارنة الاخرى^(٢).

هذا و قد تكون طبيعة عقد التوريد الذي تعقده الإدارة ذو طبيعة مختلطة كحالة توريد مواد معينة بالاضافة الي طلب تركيبها فيكون مزيجا بين عقد توريد ومقولة اعمال بالتالي يتم تطبيق احكام عقد التوريد بالجزء الخاص بتنفيذ عقد التوريد و يطبق احكام عقد المقاول بالنسبة بالجزء المتعلق بالاشغال و التركيب اذا نكون في هذا الحالة امام عقد ذو طبيعة مختلطة^(٣).

فضلا عن ذلك طائفة اخرى من العقود المعروفة بعقود التوريد الصناعية^(٤)، والذي يكون على حالات تصنيع بعض المواد المهمة اذ يستدعي هذا العقد وجود رقابة و اشراف من جانب الإدارة بشكل كبير لاهمية المواد التي يتم صنعها كالاسلحة و المعدات الحربية اذ مثل هكذا مواد تستلزم تقنية خاصة ولا بد من توافر رقابة كافية عليها لضمان حسن صنعها، ونلاحظ ان في فرنسا توافر مثل هكذا رقابة اذ يتم تنظيمها في دفتر اشتراطات العقود الصناعية التي تقوم بابرامها ادارات الدفاع الوطني التي صدرت في عام ١٩٥٨^(٥)، كذلك عقود التحويل والاستبدال التي تلجأ اليها الإدارة في حالات معينه كحالة اعطاء مواد معينة لشركة معينة مثلا لاجل اعادة تحويلها او تستبدالها

(١) : احمد طلال عبد الحميد البدرى، قاعدة العقد شرعية المتعاقدين في مجال العقود الادارية-دراسة مقارنة، دار

ميزوبوتاميا للطباعة و النشر و التوزيع، ط١، بغداد، ٢٠١٣، ص ٦٨ وما بعدها

(٢) : ينظر قانون القضاء الاداري الليبي رقم ٨٨ لسنة ١٩٧١

(٣) : د: عاطف سعدي محمد علي، عقد التوريد الاداري بين النظرية والتطبيق-دراسة مقارنة، بلا طبعة ، بلا نشر،

سنة ٢٠٠٥، ص ١٣٠-١٣١، د. ثروت بدوي، اصول القانون الاداري، القاهرة، دار النهضة العربية،

١٩٦٨، ص ١٨١

(٤) : د: سليمان احمد الطماوي ، الاسس العامة للعقود الادارية -دراسة مقارنة، ط ٤، مطبعة جامعة عين شمس ،

القاهرة ، ١٩٨٤، ص ١٢٤-١٢٥، د. محمد جمال الذنبيات، الوجيز في القانون الاداري، دار الثقافة للنشر و

التوزيع، بلا مكان نشر، ٢٠١١، ص ٢٥٤ وما بعدها

(٥) : د. عاطف سعدي محمد علي، مرجع سابق، ١٣٠

بمواد اخرى لذلك تتنوع عقود التوريد تبعا لحاجة الجهة الادارية للمواد^(١)، ورغم كل ذلك لا بد من ان يكون الباعث على تعاقد الطرفين مبني على سبب مشروع وغير مخالف للقانون اذ لا بد من ان يكون هنالك هدف معين ومشروع لاجل ابرام العقد^(٢).

فضلا عن ذلك ضرورة ان تكون ارادة الطرفين سليمة اثناء التعاقد وخالية من اي عيب سواء غشا او اكراه او تدليس قد يؤثر على ارادة المتعاقد ويضر بالعقد و بالهدف المطلوب تحقيقه وايضا اذا كانت الادارة تزعم بان غايتها من انشاء العقد هو لاجل تقديم الخدمات للمجتمع و تحقيق المصلحة العامة لا بد من ان يكون محل التوريد مواد غير مخالفة للقانون اذ لا يكون العقد صحيحا و قانونيا اذ كان محل التوريد مواد مخدرة او ادوية طبيعية منتهية الصلاحية او مواد غذائية تالفة لان في هذه الحالة سيكون العقد باطلا و غير مشروع.

المطلب الاول

تعريف عقد التوريد و بيان خصائصه
تسعى الجهة الادارية الى تأدية خدماتها للمنتفعين منها عن طريق قيامها بمزاولة نشاطاتها المختلفة بواسطة سلطتها من اجل تحقيق هدف عام يفيد البلاد و بدون تعسف في استخدام سلطتها، و الجهة الادارية عندما تريد ابرام عقد اداري معين لا بد من ان يكون هنالك هدف من ذلك، وفي نطاق عقد التوريد تكون الجهة الادارية راغبه في ابرام العقد من اجل توريدها بمواد غذائية او ادوات صناعية معينة و غير ذلك من السلع و الخدمات التي تجدها ضرورية من اجل تسيير مرفق عام معين^(٣)، بالتالي تلجأ الى ابرام هذا النوع من العقود مع متعاقد قد يكون فرد او شركة متخصصة بموضوع العقد، و العقد هنا يعتبر اداري متى ما كان احد اطرافه شخص من اشخاص القانون العام و يكون مرتبط برفق عام و ايضا يكون الاسلوب المتخذ من قبل الادارة في العقد هو اسلوب القانون العام كامتلاك الجهة الادارية شروط غير مألوفة اثناء ابرامها لعقد اداري معين^(٤)، و للتعرف اكثر عن عقد التوريد قسمنا المطلب على فرعين الاول تعريف عقد التوريد و الثاني بيان خصائص عقد التوريد.

الفرع الاول

تعريف عقد التوريد

يقصد بعقد التوريد بأنه (اتفاق احد الاشخاص المعنوية العامة و احد الافراد او الشركات بموجبه يلتزم الفرد او الشركة بتوريد منقولات لازمة لمرفق عام مقابل ثمن)^(٥)، فعقد التوريد يتألف من طرفين لأجل تنفيذ موضوع العقد و الذي يرد على منقول كتوريد الصناعي الذي ينصب على توريد الات ميكانيكية او نصب مكائن و قد يكون توريد مواد عادية كمواد صحية او سلع و خدمات مختلفة، و التوريد هنا يكون اداري اذا توافرت به شروط العقد الاداري و الا سيكون العقد مدني^(٦).

(١) : د سليمان محمد الطماوي، مرجع سابق، ١٢٥-١٣٠

(٢) : د. فاروق احمد خماس ، و د. محمد عبدالله الدليمي ، الوجيز في النظرية العامة للعقود الادارية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٢ ، ص ٥٥

(٣) : د. ماجد راغب الحلو، العقود الادارية، ط١، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الاسكندرية، ١٩٦٩، ص ٣٧ وما بعدها ، و ستار جبار شلاش البديري، العقود الادارية المستحدثة و دورها في تنظيم المرافق العامة الضرورية في العراق-دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد-كلية القانون، ٢٠١٦، ص ٢٢ وما بعدها
(٤) : مازن ليلو راضي دور الشروط الاستثنائية في تمييز العقد الاداري، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد-كلية القانون، ١٩٩٩، ص ٣٩ و ما بعدها.

(٥) : المادة (٨٩١) من القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ المعدل

(٦) : د. علي محمد بدير واخرون، مبادئ و احكام القانون الاداري، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٤١٠-٤١٣

الفرع الثاني خصائص عقد التوريد

ومن خصائص عقد التوريد هي:

أولاً: انه عقد رضائي: لا ينشأ عقد التوريد مالم يكون هنالك تعبير عن ارادة المتعاقدين فالتراضي هو قوام التصرفات الارادية، بالتالي لا ينعقد اذا ما كان هنالك عيب قد اصابه كالغلط او الغبن مع التغيرير او الاستغلال او الاكراه اضافة الى ضرورة وجود الاهلية كونها صلاحية الشخص لثبوت و مباشرة الحقوق له و عليه^(١).

ثانياً: انه عقد ينصب على المنقولات: ان عقد التوريد ينصب دائماً على المنقولات فلا يمكن ان يكون محله عقار بالتالي عقد التوريد دائماً محلة ينصب على المنقولات كتوريد بضائع استهلاكية او مواد خام و غير ذلك و ايضا لا بد من ذكر امر مهم وهو ان يكون المحل مشروعاً و غير مخالف للقانون اذ لا يجوز ان يكون محل التوريد مواد ممنوعه كالمخدرات مثلاً، لذلك لا بد من ان يكون محل العقد مشروعاً و موافقاً للقانون و قابل للتعامل به.

ثالثاً: انه عقد اداري: يكون العقد ادارياً متى ما أبرام العقد بين شخص من اشخاص القانون العام مع شركة او فرد لاجل تسيير مرفق عام او تنظيمه و تظهر فيه نية الادارة في الاخذ بأحكام القانون العام^(٢)، بالتالي يعد عقد التوريد من العقود الادارية التي يكون احد اطرافه شخص من اشخاص القانون العام و لأجل تسيير مرفق عام كل ذلك لاجل ضمان تحقيق المصلحة العامة^(٣).

بالتالي متى ما كان الهدف من انشاء العقد تسيير او تنظيم مرفق عام و كان احد اطراف العقد المبرم شخص من اشخاص القانون العام وكانت احكام القانون العام هي التي تطبق على هذا العقد تكون امام عقد اداري و هذه العناصر نفسها لا بد من توافرها لاجل ابرام عقد التوريد^(٤).

رابعاً: المقابل المالي (الثمن) للعقد: ان الهدف الرئيسي من ابرام العقد هو الحصول على المقابل المالي المذكور بالعقد اضافة الى ذلك التعويض عن الاضرار التي قد تصيب المتعاقد نتيجة تدخل الادارة بتعديل شروط العقد، بالتالي يعد المقابل المالي ذو اهمية كبيرة كونه من اهم حقوق المتعاقد و يعد هذا الحق من بنود العقد المهمة التي لا يجوز تعديلها دون رضا المتعاقد معها، و يكون شكل المقابل المالي في عقد التوريد هو الثمن او المبلغ الذي يتم دفعه من قبل الادارة للمورد نتيجة ما قام بتقديمه من سلع و خدمات و للجهة المستفيدة، و يتم تحديد الثمن في اغلب العقود و عن طريق النص عليه بالعقد او عن طريق التعامل السابق مع المتعاقد (المورد)، و نلاحظ ان تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ لم تنص عليه كون ان هذا الامر مفروغ منه بحك العلاقة التعاقدية القائمة بين طرفي العقد المبرم، و نلاحظ ان هذا المقابل يتم دفعه للمورد متى ما قام بتنفيذ والتزامه الا ان هذا لا يمنع من ان يتم دفع المقابل المالي (الثمن) على شكل سلف نقدية من اجل ان يساعد ذلك في تشجيع المورد من تنفيذ عمله بشكل سريع اذ قد يتباطأ المتعاقد عن تنفيذ عمله خصوصاً اذا كانت مدة العقد طويلة بالتالي ذهبت بعض الدول الى اعطاء سلف نقديه للمتعاقد من اجل استمراره

(١) : د. فائق محمود الشماع، عقد التوريد في مشروع القانون المدني العراقي الجديد، رسالة مقدمة الى المعهد القضائي، ١٩٨٨، ص ٧-١٩

(٢) : د. ماهر صالح علاوي، الوسيط في القانون الاداري، دار ابن الاثير للطباعة و النشر، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ٤١٩، د. ماجد راغب الحلو، العقود الادارية، مرجع سابق، ص ٢٣٣ وما بعدها

(٣) : د. ماهر صالح علاوي، مرجع سابق، ص ٤١٩

(٤) : قضت المحكمة الدستورية العليا في مصر بحكمها الصادر بتاريخ ١٩/كانون الثاني/ ١٩٨٠ على ما يأتي(يتعين لاعتبار العقد ادارياً ان يكون احد اطرفيه شخصاً معنوياً عاماً يتعاقد بوصفه سلطة عامة و ان يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره او تنظيمه وان يتسم بالطابع المميز للعقود الادارية و هو انتهاج اسلوب القانون العام فيما تنظمه هذه العقود من شروط استثنائية بالنسبة الى روابط القانون الخاص) منقول عن د. سعد عطية حمد موسى الجبوري، مرجع سابق، ٣٩-٤٠

بتنفيذ العمل بشكل افضل و هذا ما اخذ به التشريع المصري(١)، اما التشريع العراقي فقد نص على المقابل المالي البند(ثانيا) من ضوابط وزارة التخطيط رقم(١٦) لسنة ٢٠١٤^(٢).

و ما يهمننا في هذا المبحث هو الكلام عن حالة ما اذا قام المورد بتوريد مواد مخالفة للمواصفات المطلوبة منه وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث بشكل وافي هذا بالاضافة الى ما سنبينه من دور الادارة في الرقابة والاشراف التي تقوم بها لاجل التأكد من العمل ينفذ بالشكل المطلوب اضافة الى ما هي الجزاءات التي تطبق بحق المتعاقد لمخل بواجباته التعاقدية.

المطلب الثاني

التزامات المورد في العقد

للمورد التزامات تكون ذات شكلين التزامات ذات طابع شخصي و التزامات المورد ذات الطابع العام اثناء تنفيذه للعقد الاداري مقابل ما سيحصل عليه من ثمن كمقابل لما قام به^(٣)، وما يهمننا في هذا النطاق هو التزامات المورد في نطاق العقد وخصوصا التزامه بتقديم المواد المطلوبة منه بنفس المواصفات التي طلبت منه لذلك لأهمية هذا الالتزام و ضرورته سنسلط عليه الضوء بشكل تفصيلي و نلاحظ مدى التزام المورد بتنفيذ هذا الالتزام وما هو الاجراء في حالة مخالفته لهذا الامر كون ان محل العقد يتوقف على هذه المواد التي لا بد من ان تورد طبقا للمواصفات المطلوبة لان في حالة التلكؤ في اداء العملية سيؤدي الى فوات الغاية من انشاء العقد كونه قد يؤدي الى الاضرار بعملية سير المرفق العام بانتظام واضطرابه، لكن هذا لا يمنعنا من التطرق بشكل للالتزامات الاخرى التي تقع على عاتق المورد اثناء قيامه بعمله.

الفرع الاول

الالتزامات ذات الطابع الشخصي

ان قيام هذه الالتزامات في العقد الاداري كانت نابعه من ان الطرف الذي تعاقدت معه الادارة كانت صفته محل اعتبار اي لا بد من وجوده لاجل اتمام العقد و تنفيذه بالتالي لايجوز ان

(١) نصت المادة(٩٦) من اللائحة التنفيذية للعقود المصرية على انه(١). ان توافق السلطة المختصة على صرف مبالغ مقدمة. ٢. ان يكون الدفع المقدم مقابل خطاب ضمان مصرفي معتمد بذات القيمة و العمل و غير مقيد باي شرط و ساري المفعول حتى تاريخ الاستحقاق الفعلي لتلك المبالغ و يستثنى من تقديم هذا الخطاب حالة التعاقد بين جهتين من الجهات الخاضعة لاحكام قانون المناقصات و المزادات وذلك ضمنا لحق الادارة في استيفاء المبلغ المدفوع مقدما في حالة اخلال المتعاقد الذي حصل على دفعة مقدمة.

٣. يراعى عند المفاضلة و المقارنة بين العطاءات اضافة فائدة تعادل السعر المعلن من البنك المركزي وقت البت في المناقصة الى قيمة العطاءات المقترنه بالدفع المقدم و ذلك عن المبالغ المطلوب دفعها و تحسب الفائدة عن المدة من تاريخ اداء هذه المبالغ و حتى تاريخ استحقاقها).

(٢) نص البند(ثانيا) من ضوابط وزارة التخطيط رقم(١٦) لسنة ٢٠١٤ على انه(على جهة التعاقد صرف المستحقات المالية للمجهزين من المتعاقدين في عقود التجهيز المحلي مع مراعاة ما يأتي: أ. يتم دفع المستحقات المالية المتفق عليها بموجب العقد و بالدينار العراقي مع مراعاة كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية ذي العدد (ق/٢٧/١/٢/٥٩٠٩) في تاريخ ١٩-٢-٢٠١٤.

ب. مراعاة ما ورد في اعلاه لا يجوز اطلاق المستحقات المالية مالم يتم التأكد من سلامة الفحوصات و صدور محاضر الاستلام الاصولية و الادخال المخزني للمواد المجهزة و حسب السياقات المعتمدة بهذا الشأن.

ج. مراعاة ما ورد في اعلاه يتم صرف مستحقات المجهزين في ضوء المبالغ المتفق عليها عند تنفيذ المجهزين لالتزاماتهم و حسب برنامج التجهيز المتفق عليه.

د. على الجهة المعنية في الجهات التعاقدية تدقيق و صرف المستحقات المالية للمجهزين خلال مدة لا تتجاوز (٢٠) يوم عمل لكل دفعة مستحقة بموجب العقد و يتحمل الموظف المقصر التبعات القانونية جراء التأخير بدفع المستحقات من دون مبرر قانوني).

(٣) د. محمود خلف الجبوري، النظام القانوني للمناقصات العامة-دراسة مقارنة، مكتبة القانون المقارن ، بغداد ،

يقوم بالعمل شخصا غيره اي لا يجوز ان يتنازل او يتعاقد من الباطن مع الغير لاجل القيام بالاعمال سواء بشكل كامل او جزئي.

لذا يعني الاعتبار الشخصي ان تكون شخصية احد المتعاقدين او كلاهما عنصرا جوهريا في التعاقد، بالتالي نلاحظ ان هذا الامر يختلف من عقد اداري الى اخر حيث ينظر الى مدى اتصال هذا العقد بالمنفعة او المصلحة العامة، لكن في نطاق عقد التوريد الاداري نلاحظ مدى اهمية هذه الامر اذ هنالك انواع من عقود التوريد تستلزم هذه الصفة خصوصا بالنسبة لعملية التوريد التي تستلزم مدة شهر او سنة او اكثر هذا بالاضافة الى عقد التوريد الصناعي وخاصة بالامور الحربية اذ لا بد من ان يتم تنفيذ و تصنيع هذه الامور على درجة عالية من الدقة خصوصا وان مثل هكذا امور تكون على اتصال بأمن وسلامة الدولة، لذلك لا بد من ان يكون من يلتزم بها ذو خبره عالية بالتالي تكون شخصيته في التعاقد مع الادارة محل اعتبار.

فضلا عن ذلك ضرورة توافر خبره و مقدرة عالية في تنفيذ العقد لا بد من ان نلاحظ هنالك امور اخرى تضاف الى الشخصية الاعتبارية ومنها المقدرة الفنية اذ لا بد من ان يكون على دراية عالية وكامله بما يطلب منه^(١)، هذه بالاضافة الى المقدرة المالية او القدرة المالية اذ لا بد من ان يكون هذا المتعاقد على درجة من المقدرة و الكفاية المالية المتميزه التي تساعد على مواجهة الازمات او الصعوبات التي تعترى عملية التنفيذ فعندها يستطيع التغلب عليها هذا بالاضافة ضمان تنفيذه للعقد، اضافة الى ذلك قد يتم الاخذ بجنسية الطرف المتعاقد فقد تكون لها اثر على التنفيذ خصوصا في العقود ذات الطبيعة الحربية، بالاضافة الى السمعة الحسنة التي يتحلى بها هذا المتعاقد التي تضمن له التعاقد مع الجهة الادارية لما يملكه من حسن السيرة والسمعة ومدى تنفيذه لالتزاماته العقدية بالشكل المطلوب^(٢).

وان الاساس القانوني لهذا الاعتبار في نطاق عقد التوريد يكون واضحا انطلاقا من علاقة العقد بتحقيق المصلحة العامة اذ كما ذكرنا ان الادارة تلجأ الى عقد العقود التي ترى ان فيها مصلحة تستخدم البلد و ستقدم افضل الخدمات لافرادها اضافة الى تحقيق وحماية المصلحة العامة لذلك نلاحظ اساس الاعتبار الشخصي في عقد التوريد ينطلق من هذه الفكرة اذ انه سيكون مسئولا عن اي تقصير سيقع منه و قد اضر بالمصلحة العامة وادى الى تلوؤ العمل مما يؤدي الى عرقلة سير المرفق العام وخصوصا كما ذكرنا في نطاق عقد التوريد الصناعي الذي يكون خاصا بتوريد الامور الحربية اذ لا بد من اختيار متعاقد ذو درجة عالية من الخبرة و المقدرة المالية والسمعة لاجل التعاقد معه لتعلق مثل هكذا امور بأمن الدولة، وما يترتب على هذا الاعتبار هو عدم التنازل او التعاقد من الباطن مع الغير الا بعد الحصول على موافقة الجهة الادارية.

اولا: قيام المورد بالتنازل عن التزاماته الى الغير

ففي هذه الحالة سيكون مثل هكذا اجراء باطلا الا اذا كان المورد المتعاقد مع الجهة الادارية قد اخذ موافقتها بخصوص التنازل اذ نلاحظ ان التنازل يعيني (التصرف القانوني الذي يبرمه المورد مع الغير بقصد احلال ذلك الغير محله في اداء التزاماته واكتساب حقوقه الناشئة عن العقد المبرم بينه وبين جهة الادارة)^(٣).

بالتالي نلاحظ من ان عملية التنازل لا بد من ان تسبقها موافقة صريحة من الجهة الادارية اذ ان الاثار التي تترتب في حالة التنازل دون اخذ موافقة الادارة هما اثرتين او نتيجتين، فالنتيجة الاولى تتمثل بعدم سريان التنازل في مواجهة الادارة و لا تنشأ عنه اية رابطة جديدة و لا يمكن الاحتجاج به ما دام كان التنازل خاليا من موافقة الجهة الادارية بالتالي يكون المورد الاصلي نفسه مسئولا

(١) : د. عاطف سعدي محمد علي، مرجع سابق ، ص ٢٦٤

(٢) : د. مازن ليلو راضي، العقود الادارية في القانون الليبي-دراسة مقارنة، ط١، منشأة المعارف ، الاسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٦٥-٦٧

(٣) : د. سليمان محمد الطماوي ، مرجع سابق ، ص ٣٩٨، د. عاطف سعدي محمد علي، مرجع سابق ، ص ٣٦٥

اتجاه الادارة عن تنفيذ العقد وتنفيذ كل التزام يقع على عاتقه، لكن هذا لا يمنع من ان الشخص المتنازل اليه يستطيع بان يطالب الادارة على اساس الاثراء دون سبب وايضا باعتباره دائن للمتعاقد او المورد الاصلي ان يطالب بحقوقه المدنية المقررة في هذا الشأن وهذا ما قضى به مجلس الدولة الفرنسي الذي بين بان مثل هكذا تنازل يعد باطلان و لا يجوز الاحتجاج به و لا توجد اي حقوق و التزامات تنشأ عنه الا ان هذا لا يمنع من ان يطالب المتنازل اليه بحقه كدائن او طبقا لحالة الاثراء دون سبب (١).

اما النتيجة الثانية ان مجرد قيام هذا التنازل سيؤدي الى اعتبار خطأ عقديا لا يمكن الاحتجاج به و بدوره يترتب مسؤولية عن كل ضرر يمكن ان ينشأ عنه وسواء تم ذكر مثل هكذا امر في العقد او لم يذكر، اذ اننا كما نعلم ان للادارة سلطات استثنائية او صلاحيات استثنائية تزاو لها كلما اقتضت المصلحة العامة اذ يحق لها ان تقوم في هذه الحالة بفسخ العقد اذا رأت ان المصلحة العامة تقتضي ذلك .

اذا كان التنازل قد تم بموافقة الجهة الادارية قد توافق الجهة الادارية على التنازل الحاصل من جهة المورد الاصلي للمتنازل اليه متى ما كانه طرفا عقد التوريد هدفهما واحد و واضح وهو تحقيق المصلحة او المنفعة العامة اذ متى ما كان هذا التنازل مهمه لاجل تحقيق المصلحة العامة و ضمان سير المرافق العامة، و ان التنازل قد تم لشخص يتمتع بمقدرة و خبرة فنية و كفاية مالية و سماعه حسنه يمكن ان يتم قبول هذا التنازل متى ما كان هذا الامر لا يؤثر على العقد و تنفيذه و الغاية المتوخاة منه وهذا التنازل كما قلنا تسبقه موافقه من الادارة و قد تكون هذه الموافقة اما ضمنية او صريحة و لا بد من ملاحظه ان عملية التنازل عندما تكون بشكل كتابه فان هذا سيضمن حق الادارة في ذلك و لكن هذا لا يعني انها لا تستطيع ان تقبل التنازل بشكل ضمني دون كتابة (٢)، بالتالي الامر الذي يهم هو ان تكون الادارة قد وافقت على عملية التنازل لكي يكون صحيحا، وعند التنازل المصحوب بموافقة الادارة تترتب نتائج على هذا القبول اذ ان النتيجة الاولى وهي الخاصة بعلاقة الادارة مع المتنازل اليه اذ اننا هنا سنكون امام عقدا جديد يؤدي توافر حقوق و التزامات للطرفين هذا بالاضافة النتيجة الاخرى التي تكون بين الجهة الادارية و المتعاقد الاصلي او المورد السابق مع الادارة اذ عندها نلاحظ ان العلاقة التعاقدية الناتجة عن العقد الذي نشأ بينهما قد انتهت بشكل كامل لكن هذا الامر لا يمنع ان ينص في العقد على بقاء المورد الاصلي ملتزما بضمن المورد الجديد الذي تم التنازل اليه و هذا ما اخذ به التشريع الفرنسي لحرصه على بقاء فكرة الاعتبار الشخصي في تنفيذ العقد الحكومي، اما التشريع المصري فقد اجاز هذا التنازل من قبل المتعاقد فقط فيما يخص المبالغ المستحقة للمتعاقد على البنوك مع تصديق البنك على اجراء التنازل الذي تم اليه بالتالي نرى ان هذه التشريعات نصت على التنازل مع ابرازها لامور معينه لا بد من الاخذ بها اثناء التنازل عن العقد (٣).

ثانيا: التعاقد من الباطن

ان الاصل في الالتزام الذي يقع على عاتق المورد الذي تكون شخصيته ذات اعتبار هو ان لا يقوم التعاقد من الباطن مع شخص اخر بخصوص تنفيذ كل او جزء من عقد التوريد الذي يكون بينه وبين جهة الادارة، ولكن بسبب التطور الفني و قابلية العقد للتجزئة اصبح باستطاعة المورد الاصلي ان يتعاقد من الباطن، وهذا ما يميز التعاقد من الباطن عن التنازل عن العقد اذ ان الاول يكون المورد قد اعطى جزء من التزاماته للغير لاجل تنفيذها و يكون التنفيذ تحت اشراف المورد و

(١) : د. نصري منصور نابلسي، العقود الادارية-دراسة مقارنة، مكتبة زين الحقوقية والادبية، ط١، ٢٠١٠، ص

٦٦، د. سليمان احمد الطماوي، مرجع سابق، ص ٤٠١

(٢) : د: عاطف سعدي محمد علي، مرجع سابق، ص ٣٦٩

(٣) : د. نصري منصور نابلسي، مرجع سابق، ص ٦٨-٧٣

ضمانته، اما التنازل فيحل عندها المتنازل الية محل المورد الاصلي لتحل شخصيته الاعتبارية بشكل كامل في العقد و يقوم بتنفيذ الالتزامات الواجبة عليه و الحصول على الحقوق التي يستحقها. ونلاحظ ان عملية التعاقد من الباطن تكون حسب النظرة الحديثة لها ان هنالك تعاقد من الباطن من نوعين الاول التعاقد من الباطن مفروض اذ عنده لا يختار المورد الاصلي الشخص الذي سيتم التعاقد معه اذ ان الادارة قد حددته بالتالي يتم التعاقد على هذا الاساس و هذا سينقذ المورد الاصلي من اي مسؤولية قد تقوم من تأخير في التنفيذ وسوء التنفيذ الذي قد يكون راجعا للمتعاقد من الباطن او قد تكون المسؤولية الكبرى على الجهة الادارية اكبر مما هي على المورد، ويمكن ان نلمس هذا النوع في عقود التوريد الصناعية الخاصة بتصنيع المعدات و الاسلحة الحربية و قد اخذت به تشريعات متعددة كفرنسا عندما بينت هذا النوع من التعاقدات و التي لا يكون هنالك حرية واضحة للمتعاقد الاصلي في اختيار المتعاقد الاخر بل يفرض عليه الامر من قبل الجهة الادارية المتعاقد معها^(١).

اما النوع الثاني من التعاقد من الباطن هو (التعاقد من الباطن المعين اصلا) حيث يظل المورد الاصلي ضامنا لتنفيذ العقد وخصوصا العقود الخاصة بمرافق الدفاع اذ عندها تحتاج الادارة الى الاستعانة بخبرة اكثر من شخص لاجل تنفيذ هذه العقود بالاضافة ضرورة ضمان حسن تنفيذ العقد بالتالي لا بد من المتعاقد من الباطن ان يزاول عمله بالشكل المطلوب منه دون اي مخالفة او اخلال و قد اخذ بهذا النوع ايضا التشريع الفرنسي، بالتالي نلاحظ ان الادارة توافق على مثل هكذا تعاقد متى ما كان محل العقد قابلا للتجزئة كما ذكرنا بالاضافة الى حالة ما اذا كانت الادارة تريد ان يكون هنالك طرف اخر يشارك المورد الاصلي في تنفيذ العقد و يكون الاخير مسؤولا عن حسن التنفيذ، هذا بالاضافة الى قبول الادارة على هذا التعاقد متى ما كانت قد وافقت على الاتفاقيات التي يبرمها المورد الاصلي مع الغير لاجل تنفيذ العقد، فهذا ما ذهب اليه المشرع الفرنسي في الاحكام الخاصة بمثل هكذا تعاقد^(٢).

اما التشريع المصري فهناك عدة آراء بخصوص هذه الانواع من التعاقدات اذ ذهب الرأي الاول الى حرية التعاقد من الباطن باي نوع من الانواع المار ذكرها و بالتالي يتوافق الجهة الادارية عليها و بشكل صريح او ضمني و لا يوجد اي مانع من اجل ذلك و هذا ما جاء في قانون تنظيم المناقصات و المزايدات المصري رقم (٩) لسنة ١٩٨٣ و كذلك القانون الحالي رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٨، اما الرأي الاخر فقد ذهب الى القول بانه لا يجوز اعتماد على فكرة ان الاصل بالاشياء الاباحة و مبدأ الحرية التعاقدية وتطبيقها في نطاق العقود الحكومية اذ ان الاصل هو الالتزام بمبدأ المشروعية من قبل اطراف العقد و ان يكون كل اجراء او تصرف مطابق للقانون و غير مخالف له بالتالي و لا بد من الالتزام بهذا المبدأ كونه سيساعد على مشروعية كل اجراء يتم اتخاذه اثناء ابرام العقد الحكومية. و لكن الرأي الراجح من بين ما سبق هو الرأي الاول الذي اجاز هذه الانواع من التعاقدات اذ ان للادارة سلطة استثنائية اثناء ابرامها للعقد الحكومي بالتالي متى ما رأت بان هنالك مصلحة من اتخاذ احد انواع هذه التعاقدات من الباطن و هذا الرأي نرجحه نحن ايضا اذ يمكن اللجوء الية متى ما اقتضت المصلحة العامة ذلك.

اما فيما يخص العلاقة بين بين الجهة الادارية و المتعاقد من الباطن فلا علاقة بين الطرفين اذا كان التعاقد قد تم دون موافقتها^(٣)، اما اذا كان التعاقد قد تم بموافقتها اي بموافقة الجهة الادارية

(١) : د. عاطف سعدي محمد علي ، مرجع سابق ، ص ٣٧٠-٣٧٣ ، د. نصري منصور نابلسي، مرجع سابق، ص ٨١-٨٥

(٢) : منقول عن د. عاطف سعدي محمد علي، مرجع سابق، ص ٣٧٣ Cahier des clauses applicables aux marches de fournitures administratives generales courantes 1965, Art.28

(٣): المرجع ذاته ، ص ٣٧٥

فان العلاقة تكون قد نشأت بين الطرفين ولكن ليس بشكل مباشر اذ ان الادارة تمارس الرقابة بشكل مباشر استثناء على العقد في حالات معينة منها حالة اذا تم التعاقد من الباطن في نطاق عقد التوريد الصناعي او الرقابة المالية التي تقوم بها على المورد الاصلي وتستمر للمورد من الباطن، هذا بالإضافة الى الرقابة التي تقوم بها الجهة الادارية على المتعاقد من الباطن الذي يقوم بعمله في نطاق الامور الامنية اذ لاهمية هذه الامور تقوم الادارة بالمراقبة المباشرة على المتعاقد من الباطن. وتبقى العلاقة بين المتعاقد الاصلي والمتعاقد من الباطن تحكمها احكام القانون الخاص و العلاقة بين اطراف العقد السابق تحكمها احكام القانون العام اي الاحكام الخاصة بالعقد الاداري، ولكن اذا كان المورد الاصلي و المتعاقد من الباطن تحكمهم احكام القانون الخاص فهذا لا يمنع من ان تطبق على علاقتهما الاحكام الخاصة بالعقد الاداري متى ما كان بينهما اتفاق صريح بخصوص ذلك و متى ما قدم المتعاقد من الباطن ضمانا ماليا عن حسن تنفيذه يقدمه للمورد الاصلي و كذلك يحق للمورد الاصلي ان يجعل العقد محتويا على شرط غير مألوف ليضمن حسن تنفيذ من قبل المتعاقد من الباطن على غرار علاقته مع الجهة الادارية.

الفرع الثاني

التزامات المورد في نطاق العقد الاداري
ان للمورد التزامات اخرى في نطاق عقد التوريد الاداري و تتمثل هذه الالتزامات بضرورة الالتزام بالتوريد في نطاق المدة المحدده و الالتزامات بتوريد المواد الموردة طبقا للمواصفات المطلوبة وهذا ما سنتناوله في هنا و كالآتي:

اولا: الالتزام بعملية التوريد في نطاق المدة المحددة

ان من الالتزامات المهمة التي تقع على عاتق المورد هو ان يقوم بتنفيذ التزامه المفروض عليه في نطاق عقد التوريد هو ان يتم التوريد في نطاق او حدود المدة المحددة لاجل تنفيذ العقد بالتالي الالتزام هنا هو التزام بتحقيق نتيجة وليس بذل عناية اذ لا بد من ان يكون المورد قد قام بعمل في المدة او الموعد المحدد له و لا يعفى من المسؤولية ان كان سبب تأخير تنفيذ العقد كان راجعا له بسبب اهماله او خطأه و اي تقصير يصدر من جانبه الا اذا ما كان سبب التأخير بالتنفيذ بالموعد المحدد راجع الى سبب اجنبي اذ هنا لا بد من اثبات ذلك^(١).

وهذا ما اخذت به التشريعات المقارنه كالتشريع المصري في المادة(٢١) من القانون تنظيم المناقصات و المزايدات المصري رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٨ احيث جاء فيها على انه (في حالة عدم قيام صاحب العطاء المقبول بأن يؤدي التأمين النهائي في الوقت المحددة جاز ذلك للجهة الادارية بأن تقوم عن طريق اخطار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول و دون حاجة لاتخاذها لأي اجراء اخر الغاء العقد و تنفيذه بواسطة احد مقدمي العطاءات التالية لعطائه بحسب ترتيب اولوياتها^(٢)).
والمادة (٩٤) من اللائحة التنفيذية من قانون تنظيم المناقصات و المزايدات المصري رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٨^(٣)، والمدة المحدده قد تكون لمدة اسبوع او شهر او سنة اذ لا بد من التنفيذ خلال هذه

(١) د: عاطف سعدي محمد علي، مرجع سابق، ص ٣٨٠

(٢) نصت المادة(٢١) من اللائحة التنفيذية من قانون تنظيم المناقصات و المزايدات المصري رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ على انه ((اذا لم يتم صاحب العطاء المقبول بأداء التأمين النهائي في المهلة المحددة جاز للجهة الادارية بموجب اخطار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول و دون حاجة لاتخاذ اي اجراء اخر الغاء العقد و تنفيذه بواسطة احد مقدمي العطاءات التالية لعطائه بحسب ترتيب اولوياتها).

(٣) نصت (٩٤) من القانون ذاته على انه (وفي حالة عدم قيام المورد بالتوريد في الميعاد المحدد بالعقد او خلال المهلة الاضافية فعلى الجهة الادارية ان تتخذ احد الاجراءات التالية طبقا لما تقرره السلطة المختصة وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل و ذلك بعد اخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على عنوانه المبين بالعقد: أ: شراء الاصناف التي لم يتم المورد بتوريدها من غيره على حسابة بذات الشروط و المواصفات المعلن عنها و المتعاقد عليها باحد الطرق المقررة بقانون تنظيم المناقصات و المزايدات و الاحكام الواردة بهذه اللائحة).

المدة هذا بالإضافة الى طبيعة محل عقد التوريد اذ قد يكون التوريد ذو طبيعة ذات محل واحد او ذو طبيعة متعددة التي يتم التنفيذ فيها على شكل دفعات متعاقبة و ما يشابه هذا النوع هو عقد التوريد الصناعي اذ يتم الامر على مرحلتين اذ يتم تصنيع المواد محل التوريد خلال مدة محددة ويتم بعد ذلك تسليمها للجهة المورد اليها خلال مدة اخرى، وهذه المدة هي تختلف عن مدة العقد اذ ان الاخير تعني ان الالتزام يظل مستمر بين طرفي العقد الى حين ان تنتهي المدة المحددة لفترة الضمان التي يضمن بها المورد حسن تنفيذه للعقد و هذا ما نصت عليه اغلب الاحكام القضائية المصرية^(١).

ونلاحظ لابد من ان لا يكون هنالك غلط اثناء تحديد مدة التنفيذ اذ عند هذه الحالة سوف يتلأ العمل و ستقوم مسئولية الطرف المقصر مما يؤدي الى فوات الهدف من انشاء العقد و تأخر في تنفيذه اذ ان تحديد الموعد يعتبر من الامور و العناصر المهمة في العقد و الضرورية لاجل تنفيذ العمل بالشكل المطلوب والوقت المحدد هذا بالإضافة الى ان المدة ستبين مدى مقدرة الطرف المنفذ على الالتزام بحسن التنفيذ و بشكل المطلوب و دليل على نيته السليمة و نزاهته في اداء اعماله، لذلك يعد عنصر المدة عنصر جوهري لابد من توافره بالشكل القانوني و الصحيح في العقد لا يعتبره اية غلط اذ يحق للطرف الذي شابه ارادته بالغلط ان يطلب ابطال العقد متى ما تأكد من وجود الغلط الحاصل في المدة الخاصة بالعقد، لذلك لابد من ان تكون الادارة قد حددت المدة التي تكون كافية لاجل تنفيذ العقد اذ قد يتم تحديد مدة البدء بالتنفيذ بعد اليوم التالي لعقد العقد او قد يتم تحديد المدة للعقد لكن لم يتم تحديد متى يتم البدء او المباشرة بالتنفيذ الا ان اذا كان العقد خالياً من ذلك فهذا لا يعني ان للمورد الحق في ان ينفذ العقد و ينتهي من تنفيذه بالوقت الذي يرغب به هو اذ ان للجهة الادارية الحق في الرقابة و الاشراف التي عندها تقوم بتحديد الموعد او المدة المعقولة الخاصة بالتنفيذ مستندة الى الظروف و القدرات التي يتميز بيها الطرف المورد معها ولكن هذا لا يعني بان تقوم الادارة بما تملكه من سلطته لتحديد المدة بشكل الى يؤدي الى رفضها من قبل المورد الا اذ وجد نص يعطي الحق للادارة بتحديد المدة دون ان تنتظر موافقة المورد عليها ، وفي حالة اخلال المورد بالتزامه اي بتنفيذ العقد خلال المدة المحددة يكون قد وضع نفسه امام المسؤولية التقصيرية نتيجة اخلاله هذا بالإضافة الى الجزاء الذي يفرض عليه نتيجة ما قام به سواء اكانت عقوبات مالية كالغرامات التأخيرية او مصادرة خطاب الضمان المقدم منه او القيام بفسخ العقد معه^(٢)، او قد يكون بشكل جزاءات جنائية كالسجن وهذا ما اخذت به المادة(١١٦) من قانون

(١): قضت المحكمة الادارية العليا في حكم الطعن رقم ٢٥٨٠ق-جلسة٢٨-٣-١٩٨٩ على انه(.. ولئن كانت مدة الضمان محددة نصا في العقد المبرم بين جامعة اسيوط وشركة ادولف ايريل الالمانية جهاز.. الا ان هذه المدة تدور وجودا و عدما مع مدة سريانه فلا تنتهي الا بانتهاء المدة المحددة لتام تنفيذه ومن الواضح ان الضمان قد امتد بموجب تعهد الشركة لمدة سنة من تاريخه الذي يعد تعديلا للعقد و بالتالي فان مدة التامين تمتد باتفاق طرفي العقد الى سنة تالية لتاريخ قيد التعهد من جانب الشركة بامتداد مدته). منقول عن د. عاطف سعدي محمد علي، مرجع سابق، ص ٣٨٢

(٢): نصت المادة(٢٣) من قانون تنظيم المناقصات و المزايدات المصري رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٨ على انه (إذا تأخر المتعاقد في تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له، جاز للسلطة المختصة لدواعي المصلحة العامة ، إعطاء المتعاقد مهلة إضافية لإتمام التنفيذ ، على أن توقع عليه غرامة عن مدة التأخير طبقاً للأسس والنسب وفي الحدود التي تبينها اللائحة التنفيذية بحيث لا يجاوز مجموعة الغرامة= (٣) % من قيمة العقد بالنسبة لشراء المنقولات وتلقى الخدمات والدراسات الاستشارية والأعمال الفنية ، و(١٠%) بالنسبة لمقاولات الأعمال والنقل وتوقع الغرامة بمجرد حصول التأخير دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء آخر ، ويعفى المتعاقد من الغرامة ، بعد أخذ رأي إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ، إذا ثبت أن التأخير لأسباب خارجة عن إرادته ، وللسلطة المختصة - عدا هذه الحالة - بعد أخذ رأي الإدارة المشار إليها ، إعفاء المتعاقد مع الغرامة إذا لم ينتج عن التأخير ضرر.

العقوبات المصري رقم (٦٣) لسنة ١٩٧٥ التي نصت على انه تطبيق عقوبة السجن بحق كل من نتج عن فعله ضرر جسيم نتيجة ما اخل بعمله في اي عقد كتوريد او مقولة وغيرها^(١).

ومن هنا تظهر الالهمية القانونية لتحديد مدة تنفيذ عقد التوريد، بالإضافة الى اهميتها التي تعطي المجال الكافي للمورد في ان يفكر هل يدخل في المناقصة الخاصة بالعقد او لا هل هي تتناسب مع قدراته الفينة و المالية ام تفوقها اذ عند ذلك يستطيع المورد اتخاذ القرار النهائي الذي يناسبه، هذا بالإضافة الى مدى اهمية هذه المدة المحددة بالنسبة للجهة الادارية لان ذلك سيساعدها على اختيار المورد الافضل لاجل ابرام العقد معها بخلاف من يقوم بتقديم سعرا قليلا و يرغب بتنفيذ العقد خلال فترة طويلة لا تتناسب مع ما تريده الجهة الادارية.

ثانيا: التزام المورد بالتوريد طبقا للمواصفات المطلوبة

ان ما يقع على المقاول من التزامات يكون عندها مسئولا على القيام بها بالشكل الصحيح وما نحن بصدده الان هو ان يلتزم المورد بتوريد المواد المطلوبة منه و طبقا للمواصفات المطلوبة اذ ان هذا الالتزام يساعد على ضمان سير المرفق العام بشكل منتظم و مستمر و تكون هذه المواصفات مطابقة للمواصفات المطلوبة منه اذا كان العقد قد نص عليها او مطابقة للمواصفات المنصوص عليها بكراسة الشروط او في المواصفات الموجودة بأمر التوريد اذ ان في كل الحوال لابد من ان يلتزم المورد بتنفيذ عمله بتوريد المواد المطلوبة منه طبقا للمواصفات المحددة.

ويكون التوريد في بعض الاحيان طبقا للمواصفات القياسية او طبقا للعيينة المطلوبة في حالة ما اذا لم يتم ذكر المواصفات المطلوبة بالمواد الموردة في اية وثيقة سواء بالعقد او بأمر التوريد او بكراسة الشروط وغير ذلك بالتالي يتم التوريد على اساس العينة اذ يتم التوريد طبقا للعينة او العينات الموجدة بالتالي يجب ان تكون الاصناف الموردة مطابقة للعينة من كافة الجوانب الخاصة بالمواصفات والتركييب وهذا ما اخذت به تشريعات الدول المقارنه كمصر الذي جاء بالمادة(٣) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات و المزايدات المصري رقم (٨٩) لسنة ١٩٩٨ التي بينت ان التوريد يتم طبقا لما يتم تقديمه من عينات للمورد من جانب الادارة كنموذج ليم التوريد على اساسها^(٢).

و قد يكون التوريد طبقا للمواصفات القياسية في حالة عدم بيان مواصفات المواد المراد توريدها بشكل دقيق و واضح بالتالي يتم التوريد حسب المواصفات القياسية و هذا ما اخذت به مصر باتباع هذه الطريقة بالنسبة للمنتجات الخاصة بالنسيج و الغزل كذلك المنتجات الكهربائية و المعدنية و غير ذلك.

ولا يخل توقيع الغرامة بحق الجهة الإدارية في الرجوع على المتعاقد بكامل التعويض المستحق عما أصابها من أضرار بسبب التأخير ، وفي حالة الادعاء بإخلال الجهة الإدارية بالتزاماتها الواردة بالعقد بخطأ منها ، يكون للمتعاقد الحق في اللجوء للقضاء للمطالبة بتعويضه عما يكون قد لحقه من ضرر نتيجة لذلك ، ما لم يتفق الطرفان على التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ معدلاً بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٧).

و نصت المادة (٢٥) على انه (يجوز للجهة الادارية فسخ العقد او تنفيذه على حساب المتعاقد اذا اخل باي شرط من شروطه و يكون الفسخ او التنفيذ على حساب المتعاقد بقرار من السلطة المختصة يعلن للمتعاقد بكتاب موصى عليه يعلم الوصول على عنوان المبيين في العقد).

(١) : نصت المادة(١١٦) مكرر(ج) من قانون العقوبات المصري رقم (٦٣) لسنة ١٩٧٥ على انه(كل من اخل عمدا بتنفيذ كل او بعض الالتزامات عليه عقد مقولة او توريد او التزام او اشغال عامة...وترتب على ذلك ضرر جسيم او اذا أي غش في تنفيذ هذا العقد يعاقب بالسجن...).

(٢) : نصت المادة(٣) من قانون تنظيم المناقصات و المزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ على انه (..يكون الطرح على اساس العينات النموذجية الخاصة بالجهة الادارية في الحالات التي يتعذر فيها توصيف موضوع التعاقد توصيفا دقيقا...).

من ثم متى ما خلى العقد من بيان للمواصفات للمواد المطلوب توريدها يتم اللجوء الى هذه الطريقة شرط ان تكون المواصفات القياسية قد تم اعتمادها من قبل الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسي التي قد صدر بتنظيمها القرار الجمهوري رقم (٣٩٢) لسنة ١٩٧٩ كونها الجهة المختصة ببيان وضع واصدار المواصفات القياسية الخاصة بالمنتجات و ان يتم نشرها في السجل الرسمي للمواصفات المصرية القياسية^(١).

مما تقدم يمكن بيان رأينا بما تقدم بالقول بان من الالتزامات المهمة التي تقع على عاتق المورد(المتعاقد) مع الجهة الادارية لاجل توريد مواد ذات مواصفات خاصة لا بد من ان يتم التوريد على اساسها عندها نلاحظ قد يخل المورد بواجباته اتجاه الجهة المتعاقد معها فيورد مواد مخالفة للمواصفات المطلوبة^(٢)، اذ اننا كما نعلم ان الجهة الادارية بعد ان تأخذ الاذن من السلطة التشريعية لاجل الحصول على اعتماد مالي تكون بحاجة الية لاجل القيام بعمل معين تراه ضروريا لتحقيق المصلحة العامة و بعد ذلك تقوم باعداد كراسة خاصة للمواصفات المطلوب تواجدها بالمواد المطلوب توريدها من قبل الطرف الذي سيتعاقد معها و الذي لا بد عليه من الالتزام بما يطلب منه، فهذه الكراسة تحد ما هي الامور او الاحتياجات الاساسية او الرئيسية التي تحتاجها الجهة الادارية و ما ينفعها لاجل تحقيق المصلحة العامة و ايضا تكون هذه الكراسة مهمة لان الادارة عندها ستبين مقدار ما تحتاجه الادارة من كمية المواد او طبيعتها ومواصفاتها الفنية للمواد التي تحتاج لتوريدها، لذا تعد هذه الكراسة مهمة لما تحتويه من معلومات خاصة بالمواد المطلوب توريدها و التي عندها ايضا سيكون الطرف الذي يرغب بالتعاقد مع الجهة الادارية على علم كافي و واضح بما هو مطلوب منه في عقد التوريد و عندها سيتمكن من معرفة فيما اذا كان هذا التعاقد سيتناسب مع مقدراته و هل سيستطيع الحصول او توفير المواد المطلوب توريدها للجهة الادارية و غير ذلك من الامور، لذلك نلاحظ ان اهتمام الجهة الادارية في طلب توريد مواد بمواصفات خاصة تكون لاجل تحقيق الغاية من وراء انشائها للعقد، اذ قد تتعاقد الجهة الادارية مع معمل خاص بصناعة الادوية الطبية لاجل تزويد المستشفيات الحكومية او المستوصفات الحكومية بالادوية الطبية اللازمة لاجل ضمان توفيرها لعلاج المرضى عند مراجعة المستشفيات او المستوصفات الحكومية و هذا ما يساعد على توفير العلاج بشكل مجاني كل ذلك من اجل تحقيق المصلحة العامة و ضمان توفيرها لافراد المجتمع، هذا بالاضافة الى ما قد تقوم به الجهة الادارية من تعاقد لاجل توريد الخدمات التي تراها الجهة الادارية ضرورية لاجل تحقيق المصلحة العامة و التي قد تكون ضرورية لضمان تيسير المرافق العامة، لذلك نلاحظ ان مدى اهمية هذه التعاقدات التي تجريها الادارة لا بد من ان تضمن تحقق تنفيذها على الوجه الصحيح و المطلوب، ولكن قد يقوم المتعاقد بمخالفة الواجبات التي تقع على عاتقه ففي عقد التوريد قد يقوم المقاول بمخالفة واجبه بتوريد مواد مطابقة للمواصفات المطلوبة منه عن طريق الغش و الاحتيال الذي يقوم بها المتعاقد فيورد للجهة الادارية مواد مخالفة للمواصفات المطلوبة الامر الذي يؤدي الى فوات الغرض او الهدف الذي كانت تريد ان تحققه الجهة الادارية من انشائها لهذا العقد بالتالي يؤدي الى الاضرار بالمصلحة العامة، لذلك سوف نبين هذه الجريمة التي يقوم بها المورد مخالفا التزاماته التعاقدية اتجاه الادارة عن طرق وسائل الغش و الاحتيال التي يقوم بها.

(١): د: عاطف سعدي محمد علي، مرجع سابق، ص ٣٩١-٣٩٢

(٢): د: نصري منصور نابلسي، مرجع سابق، ص ٢٦٣-٢٦٤

المبحث الثاني

جريمة الغش و الاحتيال في عقد التوريد انطلاقاً من نص المادة (٣٣٦) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩^(١)، نجد انها بينت حالة الغش و الاحتيال التي قد تقع في العقود الحكومية و المناقصات و المزايدات التي تجريها الجهات المختصة، حيث بينت امكانية قيام الطرف المتعاقد باتباع و سائل الغش و الاحتيال لاجل الاضرار بمصالحه الجهة المستفيدة او لاجل عرقلة تنفيذ العمل محل العقد، فنلاحظ ان ما بينته المادة (٣٣٦) من القانون اعلاه بينت حالة ما اذا تم اتباع وسائل الغش و الاحتيال او اي طريقة غير قانونية او غير مشروعة من قبل الموظف او المكلف بخدمة عامة لاجل الاضرار بالمتعاقد الاخر او لاجل تحقيق منفعة له من جراء ما يقوم به من مخالفة للالتزامات التي يفرضها عليه القانون و ايضا حالة ما اذا قام اي شخص اخر غير الموظف او المكلف بخدمة عامة بالاضرار بسلامة المناقصة القائمة او المزايدة المعلن عنها و الخاصة بالمؤسسة او الشركة التي تكون الجهة الحكومية مساهمه معها بمالها لذلك و فرت هذه المادة الجزاء الجنائي الكافي لكل من يمس بالتعاقدات الحكومية وبكل ما يخصها لما تملكه هذه العقود الحكومية من اهمية كبيرة كونها العامود الاساسي لاقتصاد البلد و لاجل ضمان تقدمه و ضمان توفير افضل الخدمات لافراد المجتمع و بما يساعد على تحقيق المصلحة العامة و حمايتها، ولا بد هنا من التطرق لهذه الجريمة و لا بد من ذكر اركانها كسائر الجرائم الاخرى و التعرف على السلوك الاجرامي الذي يقوم به الجاني(المورد) و قد قسمنا المبحث الى مطلبين الاول اركان جريمة الغش و الاحتيال و المطلب الثاني الجزاء الاداري و الجنائي.

المطلب الأول

أركان جريمة الغش و الاحتيال

من أجل فهم كيفية قيام هذه الجريمة صفة الجاني و اتجاه ارادته الأثمة لا بد من التطرق الى اركان جريمة الغش و الاحتيال و المتمثلة بالركن المادي وبما يحتويه من (سلوك إجرامي و نتيجة جرمية و علاقة سببية)، فضلا عن ذلك لا بد من تناول الركن المعنوي وبيان عناصر القصد الجرمي من (علم وإرادة) لمعرفة فيما اذا كانت الجريمة عمدية او غير عمدية حصلت من قبل الجاني نتيجة اهمال او ما شابه ذلك^(٢)، لان هذا الامر سيحدد الجزاء الجنائي المناسب بحق الجاني، فضلا عن ذلك لا بد من التطرق الى صفة الجاني إذ إن بعض الجرائم تستلزم صفة معينة للجاني من أجل أن تقوم وفي هذه الجريمة ستكون صفة الجاني تشمل كل من الموظف العام او المكلف بخدمة العامة فضلا عن أي شخص آخر غيره فيمكن أن يكون متعاقد مع جهة ادارية كالمورد، و لأهمية هذه الاركان قسمنا المطلب على ثلاثة فروع الفرع الاول الركن المادي و الفرع الثاني الركن المعنوي و الفرع الثالث الركن المفترض(صفة الجاني) وهذا ما سنبحثه وبالشكل الآتي:

(١) : نصت المادة(٣٣٦) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ على انه(يعاقب بالحبس و بالغرامة او باحدى هاتين العقوبتين: ١: كل موظف او مكلف بخدمة عامة اخل بطريق الغش او باي وسيلة اخرى غير مشروعة بحرية او سلامة المزايدات او المناقصات المتعلقة بالحكومة او المؤسسات او الشركات التي تسهم الحكومة بمالها بنصيب او التي تجريها الدوائر الرسمية او شبة الرسمية. ٢: و يعاقب بالعقوبة ذاتها من ارتكب الفعل المنصوص عليه في الفقرة المتقدمة من غير الموظفين او المكلفين بخدمة عامة. ٣: ويحكم برد الخسارة التي نشأت عن الفعل المنصوص عليه في هذه المادة).

(٢) : محمود نجيب حسني، شرح قانون العقوبات-القسم العام، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٢٨ وما بعدها

الفرع الاول الركن المادي

ان الركن المادي كما نعلم هو الذي يبين السلوك الاجرامي الذي يقوم به الجاني لاجل تنفيذ جريمته حيث يعد ركنا مهما في كل جريمة سواء اكان الجاني عندها مريدا لكل من السلوك الاجرامي و النتيجة الجرمية التي تقع او كان على العكس من ذلك مريدا فقط للسلوك الاجرامي دون النتيجة الجرمية التي قد تقع نتيجة سلوكه غير المشروع^(١)، و في هذه الجريمة لم نرى اي تحديد لنوع السلوك الذي لا بد من ان يأتي به الجاني اذ ان امر وقوع الغش و الاحتيال يكون تقديره من قبل القضاء فلا يوجد في النص اي تحديد لهذه الوسائل التي ستمثل سلوك الجاني، بالتالي نلاحظ ان قيام الجاني بالأخلال بسلامة وصحة المزايدة او المناقصة القائمة يكون الامر بسلوك اجرامي عن طريق الغش و الاحتيال، فعند وقوع هذه الجريمة يرجع امر تقدير سلوك الجاني هل هو غشا او لا راجع الى الجهة القضائية و تقديرها فكل اخلال بسلامة التعاقدات الحكومية يختلف من سلوك الى اخر اذ قد يكون من قبل الغش هو قيام الموظف العام او المكلف بخدمة عامة بأفشاء الاسرار الخاصة بالعمل الوظيفي او الاضرار بسمعة الوظيفة العامة او اي عمل اخر يقصد منه الطرف المخل الاضرار بصحة و سلامة المناقصات او المزايدات من اجل الحصول على منفعة له مثلا او ما شابه ذلك^(٢)، الامر الذي يؤدي الى عدم مشروعية هذه الاجراءات لما انطوى عليها من غش و احتيال قام به الجاني بالتالي و جود علاقة سببية بين السلوك الاجرامي الذي قام به الجاني وبين النتيجة الاجرامية التي حصلت و التي تتمثل بجريمة الغش و الاحتيال التي حصلت بسلوك غير المشروع و ادى الى أحاله المناقصة او المزايدة لمقدم العطاء و الذي يكون غير مستحق لها و انما حصل عليها نتيجة لسلوك الجاني غير المشروع و نلاحظ ان المادة(٣٣٦) بينت امكانية قيام هذه الجريمة من قبل شخص اخر غير الموظف العام و ما نحن بصدده من عقد توريد يمكن القول بإمكانية قيام المورد الذي هو طرف بالعقد الاداري المبرم مع الجهة الادارية بان يقوم بسلوك الغش و الاحتيال من اجل الاضرار بمصلحة الجهة التي يعمل بها و هذا ما يؤدي بشكل اخر الى الاضرار بالمصلحة العامة بالتالي يمكن ان تقوم جريمة الغش و الاحتيال في عقد التوريد المبرم سواء من قبل الموظف العام او من قبل شخص اخر غيره^(٣).

الفرع الثاني الركن المعنوي

و يتمثل هذا الركن بعنصريه العلم و الارادة من الاركان المهمة التي تبين مدى اتجاه ارادة الجاني الى تحقيق ما يريده رغم علمه و ادراكه الكامل بان ما يقوم به هو يخالف القانون و غير مشروع و ان ما سينتج عن فعله الاجرامي قد يؤدي الى نتائج ضارة او خطيرة و رغم ذلك اتجاه ارادته الى الاتيان بسلوك الاجرامي^(٤)، اذ في نطاق ما نحن فيه من جريمة الغش و الاحتيال التي

(١): نصت المادة(٢٩) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ على انه (سلوك اجرامي بارتكاب فعل جرمه القانون او الامتناع عن فعل امر به القانون).

(٢): د. عثمان سلمان غيلان العبودي، المرشد العملي في احكام الشراء و البيع و الايجار و ابرام العقود الحكومية، ط٢، بلا ناشر، ٢٠٠٨، ص ١٨٩-١٩٠، د. أحمد عبد اللطيف، جرائم الاموال العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٦٠٧-٦٠٩

(٣): د. جمال ابراهيم الحيدري، شرح احكام قانون العقوبات القسم الخاص-ط١، دار الكتب و الوثائق، بيروت، ٢٠١٥، ص ١١٦-١٢٠

و نصت الفقرة (٢) من المادة (٣٣٦) من القانون ذاته على انه (٢. ويعاقب بالعقوبة ذاتها من ارتكب الفعل المنصوص عليه في الفقرة المتقدمة من غير الموظفين او المكلفين بخدمة عامة).

(٤): د. ضاري خليل محمود، مرجع سابق، ص ٧٢، محمود نجيب حسني، النظرية العامة للقصد الجنائي-دراسة مقارنة، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٣٣ وما بعدها

يقوم بها شخص الجاني نرى انه يمتلك العلم الكافي بان ما يقوم به من فعل او سلوك اجرامي سيؤدي الى الاخلال بصحة وسلامة المزايدات والمناقصات المعلن عنها و رغم ذلك ايضا اتجهت ارادته الى القيام بالفعل لاجل تحقيق ما يرغب به من وراء فعل الاجرامي، فتوافر كلا العنصرين في شخص الجاني يدل على مدى توافر النية الاجرامية السيئة بداخله لاجل تحقيق الهدف الذي يريده من وراء سلوكه الاجرامي^(١).

الفرع الثالث

الركن المفترض (صفة الجاني)

انطلاقاً من نص المادة (٣٣٦) بفقرتها الثانية من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ نلاحظ انها بينت من يقوم بسلوك اجرامي مبني على الاحتيال او الغش قاصداً من وراء ذلك ان يضر بسلامة وصحة ومشروعية المناقصات او المزايدات قد يكون الجاني موظفاً او مكلفاً بخدمة عامة^(٢)، او قد يكون اي شخص اخر غير الموظف العام او المكلف بخدمة عامة فنلاحظ انه قد ساوى بين شخصية الجاني قاصداً حماية المناقصات او المزايدات من اي ضرر قد يصيبها سواء وقع من موظف او مكلف بخدمة عام اخل او تاجر بوظيفته العامة او وقع السلوك الاجرامي من اي شخص اخر كالمتعاقد الذي يقوم بسلوك غير مشروع يخالف الالتزامات التي تقع على عاتقه بموجب عقد التوريد المبرم بينه وبين الجهة الادارية^(٣)، كذلك ساوى بين العقوبة التي لا بد من ان تفرض بحق شخص الجاني والتي قد تكون الحبس او الغرامة او بكلاهما، لذلك نلاحظ ان النص جاء بشكل واضح يحرص على توفير الحماية الكاملة لكافة العقود الحكومية التي تشارك بها الحكومة بما لها من نصيب مع الطرف الاخر المتعاقدة معه وكذلك توفير الحماية الجنائية للعقود الحكومية التي تجريها المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية.

المطلب الثاني

العقوبة الجنائية و الادارية

بعد ما تطرقنا الى الكلام عن اهم الواجبات التي يجب ان يلتزم بها المورد اثناء تنفيذه للعقد الاداري كونها من اهم الالتزامات التي ينص عليها في بنود العقد اضافة الى ذلك قد تطرقنا الى جريمة الغش و الاحتيال التي يقوم عندها المورد بارتكاب فعلا غير مشروع مما يؤدي الى حدوث واقعة اجرامية نتيجة ما قام به الجاني(المورد) و هنا سوف نتطرق الى كل من الجزائيين الجنائي و

(١) محمود نجيب حسني، النظرية العامة للقصد الجنائي، ط٢، دار النهضة العربية، ١٩٧٤، ص ٤٦ وما بعدها، د. عبد الجبار ضاحي عواد، الارادة الاثمة واثرها في تحديد المسؤولية الجنائية، اطروحة دكتوراه، جامعة النهريين-كلية الحقوق، ٢٠١٥، ص ١٢ وما بعدها.

(٢) نصت الفقرة (٢) من المادة (١٩) من قانون العقوبات العراقي على انه) ٢... المكلف بخدمة عامة: كل موظف او مستخدم او عامل انيطت به مهمة عامة في خدمة الحكومة ودوائرها الرسمية و شبة الرسمية و المصالح التابعة لها او الموضوعة تحت رقابتها و يشمل ذلك رئيس الوزراء و نوابه و الوزراء و اعضاء المجالس النيابية و الادارية و البلدية كما يشمل المحكمين و الخبراء و وكلاء الدائنين (السنديكيين) و المصفيين و الحراس القضائيين و اعضاء المجالس و ادارة و مديري و مستخدمي المؤسسات و الشركات و الجمعيات و المنظمات و المنشآت التي تساهم الحكومة او احدي دوائرها الرسمية في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت و على العموم كل ما يقوم بخدمة عامة بأجر او بغير اجر).

(٣) د. فخري عبد الرزاق الحديثي، شرح قانون العقوبات قسم العام، مطبعة اوفسييت الزمان، بغداد، ١٩٩٢، ص ٢٨٧ و ما بعدها، محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات - القسم العام - ط٩، مطبعة جامعة القاهرة ١٩٧٤، ص ٥٦ وما بعدها

الاداري لكي يتم تطبيقها بحق المتعاقد(المورد) الذي خالف شروط العقد عن طرق اداء واجبه التعاقدى بشكل غير قانوني و هذا ما سنبحثه و بالشكل التالي:

الفرع الاول

العقوبة الجنائية

يتمثل هذا الجزاء بالاهمية الكبيره كباقي الجزاءات التي لا بد من ان يتم فرضها من قبل الجهة المختصة بذلك لاجل ان يتم معاقبة المتعاقد(المورد) المخل بالتزاماته اتجاه الادارة اذ متى ما اخل هذا الاخير بعمله سوف يؤدي ذلك الى عرقلة عملية تنفيذ العمل اضافة الى عرقلة سير المرافق العامة، ففي نطاق عقد التوريد فاذا قام المورد بتوريد مواد مخالفة للمواصفات المطلوبة عن طريق ارتكابه لفعل غير مشروع مما يؤدي الى ارتكاب جريمة معينة لا بد عند ذلك من ان يتم تطبيق الجزاء المناسب بحقه، ففي قانون العقوبات المصري رقم (٦٩) لسنة ١٩٥٣ نصت المادة (١١٦) على فرض جزاء على المتعاقد الذي يخل بواجباته اتجاه الطرف الثاني المتعاقد معه عن طريق استعماله لو سائل الغش اثناء التنفيذ او الاخلال العمدي بعقد التوريد و نلاحظ انها قد فرقت بين كل من الجريمتين اذ انها نصت على ضرورة حدوث ضرر جسيم اثناء قيام جريمة الاخلال العمدي من قبل المتعاقد^(١)، اما بالجريمة الثانية فقد نصت على افتراض حصول ضرر اذا ما اخل المتعاقد(المورد) بواجباته اتجاه الجهة الادارية^(٢)، و بالتالي متى ما وقع مثل هكذا اخلال من قبل المورد فيتم شطب اسمه من قائمة الموردين التي يتم التعاقد معها و لا بد ايضا من ان يتم اقامت الدعوى الجنائية ضد الطرف المخل بواجباته التعاقدية متى ما استخدم وسائل الغش و الاحتيال لاجل ارتكاب سلوكه الاجرامي المخالف للقانون، الا انه في حالة ما اذا صدر حكم نهائي ببراءة(المورد) المتهم بما نسب اليه لا بد من ان يتم الاخذ بما يطلبه هذا الاخير من اعادة تسجيل او ادراج اسمه في القائمة الخاصة بالموردين شرط ان تثبت براءته مما نسب اليه من انه قد استعمل وسائل الغش و التلاعب لأجل الاضرار بالجهة المتعاقد معها عن طريق توريد مواد مخالفة للمواصفات المطلوبة^(٣).

اما في نطاق قانون العقوبات العراقي رقم(١١١) لسنة ١٩٦٩ جاءت المادة(٣٣٦) منه بشكل واضح و صريح تنص على ضرورة تطبيق عقوبة الحبس او الغرامة او كلاهما بحق الموظف العام او المكلف بخدمة عام او اي شخص يقوم بالأضرار بسلامة و الاجراءات الخاصة بالعقود الحكومية فهو ساوى بين شخص الجاني و نص على العقاب المناسب الذي لا بد من تطبيقه بحق شخص الجاني بالتالي اذا قام المورد باستعمال وسيلة الغش و الاحتيال لأجل الاضرار بسلامة هذه العقود لا بد من ان يطبق بحق هذه المادة^(٤)، اذ نلاحظ اتجاه ارادة الجاني و بما يملكه من علما و ادراك متجها نحو استخدام سلوك اجرامي مخالف للقانون و غير مشروع لاجل القيام بفعله

(١) : نصت المادة(١١٦) من قانون العقوبات المصري رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ على انه (يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل موظف عمومي له شأن في ادارة المقاولات او التوريد او الاشغال المتعلقة بالدولة او بإحدى الهيئات العامة او في الاشراف عليها حصل او حاول ان يحصل لنفسه او لغيره بأية كيفية على ربح من عمل من الاعمال المذكورة).

(٢) : د: عاطف سعدي محمد علي، مرجع سابق، ص ٤٨٩

(٣) : د: عاطف سعدي محمد علي ، مرجع سابق، ص ٤٨٨-٤٨٩

(٤) : نصت المادة (٣٣٦) اعلاه على انه ١. يعاقب بالحبس و بالغرامة او باحدى هاتين العقوبتين: كل موظف او مكلف بخدمة عامة اخل بطريق الغش او بأية وسيلة اخرى غير مشروعة بحرية او سلامة المزايدات او المناقصات المتعلقة بالحكومة او المؤسسات او الشركات التي تسهم الحكومة بمالها بنصيب او التي تجريها الدوائر الرسمية او شبة الرسمية. ٢. و يعاقب بالعقوبة ذاتها من ارتكب الفعل المنصوص عليه في الفقرة المتقدمة من غير الموظفين او المكلفين بخدمة عامة. ٣. و يحكم برد بد الخسارة التي نشأت عن الفعل المنصوص عليه بالمادة المتقدمة من غير الموظفين او المكلفين بخدمة عامة).

وهو غير مبالي بما قد يسببه من اضرار بسير عمل المرافق العامة او ما قد ينتج من اضرار تصيب الجهة الادارية المتعاقد معها او المصلحة العامة من خطر او ضرر بالتالي لا بد من ان يتم تطبيق نص المادة(٣٣٦) متى ما اخل المتعاقد(المورد) بالتزامه اتجاه الجهة الإدارية^(١).

مما تقدم يمكننا القول ، باهمية فرض الجزاء الجنائي الذي يتميز بطابع الردع حيث سيكون الجزاء الذي يقع بحق جاني معين عبره لكل شخص يريد ان يقوم بسلوك مخالف للقانون بالتالي نرى ان الجزاء الجنائي يوفر العقاب المناسب الذي يتناسب مع الفعل الذي وقع اذ كما لاحظنا ان قانون العقوبات العراقي نص على جزاء الحبس و الغرامة او بكلتا العقوبتين معا اضافة الى ما فرضته باقي التشريعات المقارنه عند نصها على ايقاع جزاء المناسب على المورد الذي يورد مواد مخالفة للمواصفات المطلوبة، هذا و بالاضافة الى ذلك هنالك دور للجهة الادارية هو ضمان حسن تنفيذ العمل محل العقد اذ لا بد من ان يقوم المورد بتوريد مواد بالمواصفات المطلوبه منه اضافة الى الواجبات الاخرى التي تقع على عاتقه كونه طرف في عقد و لكن ما يهمنا بشكل كبير هو حالة اخلال المورد بتوريد مواد مخالفة للمواصفات التي تطلبها الجهة الادارية كون مثل هكذا التزام قد يكون الواجب الاساسي و الاول من بين الالتزامات التي لا بد من المورد الالتزام به و تنفيذه بالشكل المطلوب، بالتالي نلاحظ ان حق الادارة في توقيع الجزاء اذا ما ربطناه بفكرة السلطة العامة و ما تملكه الجهة الادارية من سلطة واسعة لاجل ممارسة عملها قد نكون قد ضيقنا من فكرة او حكمة فرض الجزاءات على المتعاقد المخل(المورد) اذ نلاحظ ان فكرة السلطة العامة تتحدد بنطاق الوسيلة التي تملكها الجهة الادارية من اجل القيام بواجباتها و قد تكون هذه الوسيلة بعيدة عن الغاية التي تطبق من اجلها اي قد تستعمل لغير الغاية التي من اجلها خلقت الوسيلة^(٢)، بالتالي نلاحظ ان ربط فكرة فرض الجزاءات بمبدأ ضمان سير المرفق العام بالنظام واضطراد هو الافضل اذ عندها تظهر غاية الادارة او الجهة الادارية التي تقوم باستعمال كافة الوسائل الممنوحة لها لاجل ضمان حسن سير المرفق العام و تحقيق الغاية التي من اجلها ابرم العقد الحكومي فالادارة و هي القوامة على المرافق العامة بالتالي تكون مسؤوليتها ضمان حسن تنظيمها و سيرها بشكل يوافق و يوازي متطلبات المصلحة العامة بالتالي فهي توقع الجزاء المناسب متى ما تم الاخلال بالسير المرفق العام^(٣)، و رغم ما تملكه الجهة الادارية من سلطة يكون هنالك رقابة قضائية على ما تقوم به الادارة من اعمال اذ عند توقيعها لجزاء معين على المتعاقد المخل فان السلطة القضائية تنظر بمدى مشروعية هذا القرار الصادر عن الادارة و مدى تناسبه مع الخطأ الذي ارتكبه المتعاقد وايضا نلاحظ ان سلطة الادارة في توقيع الجزاء من تلقاء نفسها متى ما اقتضت الضرورة ذلك تختلف عن العقود التي يحكمها القانون الخاص التي لا يحق للأفراد القيام بمثل هكذا الامر اذ يتم اللجوء الى السلطة القضائية كونها هي الجهة المختصة بذلك.

وايضا اذ كانت الادارة تملك توقيع الجزاء و غيرها من السلطات الواسعة فبمقدورها التنازل عن مثل هكذا سلطة عن الى الجهة القضائية اذ من يملك الاكثر يملك الاقل الا اننا نرى انه الافضل ان لا يتم التنازل عن مثل هكذا سلطة بأكملها للقضاء اذ يمكن التنازل عن جزء منها عن طريق اعطائه الحق بفرض جزاء مالي كالغرامة التأخيرية او التعويض او مصادرة التأمينات، اما باقي الجزاءات التي قد تأخذ طابع السرعة في تنفيذها كالجزاءات الضاغطة كحالة شراء المواد المطلوبة

(١) : ابراهيم حميد كامل ، الجزاء الاجرائي لهيئة النزاهة في جرائم الفساد في العراقي، رسالة ماجستير، جامعة النهريين-كلية الحقوق، ٢٠٠٨، ص٣٨ و ما بعدها.

(٢) : د. نواف كنعان، القانون الاداري، اكتاب الثاني، دار الثقافة و النشر، عمان، ٢٠١٠، ص ٣١٩-٣٢٠، د عثمان سلمان غيلان العبودي، المرشد العملي في احكام الشراء و البيع و الايجار و العقود الحكومية، مرجع سابق، ٨٧-٨٩.

(٣) : د. سلمان محمد الطماوي، الاسس العامة للعقود الادارية، مرجع سابق، ص ٧٩، د. عاطف سعدي محمد علي، مرجع سابق، ص ٧٥-٦٠ .

على حساب المورد من قبل الجهة الادارية اذ في هذه الحالة تكون مثل هكذا اجراءات مهمه و لايد من ان تكون تحت يد الجهة الادارية متى ما رأت ان الامر يستوجب مثل هكذا جزاء خصوصا انه يكون بعيد عن الاجراءات المعقدة الخاصة بالتقاضي بالتالي لا يجوز تجريد الجهة الادارية من سلطات ذات اهمية كبيرة تستطيع عندها مواجهة ما يعترضها من مشاكل قد تؤثر على سير المرافق العامة او اي امر قد يؤدي الى الاخلال و الاضرار بالمصلحة العامة.

الفرع الثاني العقوبة الادارية

ان ابرام عقد معين لايد من ان يلتزم اطرافه بالواجبات و الالتزامات التي تقع على عاتق كل طرف فنلاحظ في خصوص عقد التوريد فعند ابرامه لايد من ان يكون كل طرف فيه جدي في اداء عمله فيقوم بتنفيذه على اكمل وجه و بالشكل المطلوب منه و الا سيعد مخل بواجبه العقدي^(١)، وبخصوص قيام المورد بتوريد مواد مخالفة للمواصفات المطلوبة فنلاحظ ان الجهة الادارية سوف تقوم الجهة الادارية بتطبيق الجزاء المناسب على المورد المخل بواجبه اتجاهها كونه ورد مواد مخالفة للمواصفات التي بينتها و التي تكون اساسية في عقد التوريد المبرم فنلاحظ ان التشريع المصري الى اعطاء الحق للجهة الادارية بتوقيع الجزاء الاداري المناسب بحق المورد المخل بواجبه العقدي عن طريق تنفيذ العمل على حسابه و ذلك بشراء المواد المطلوب توريدها وبالمواصفات المطلوبة على حساب المورد المخل وهذا ما اخذ به التشريع المصري^(٢)، و يتم ذلك بعد ان كانت قد وجهت له اخطارا لأجل ان يقوم بأعاده تنفيذ العمل بالشكل المطلوب و وفقا لبنود العقد مع توقيع غرامة اذا اقتضى الامر ذلك وهذا متى ما كان العقد نص على مثل هكذا صلاحيات للجهة الادارية، الا ان هذا لا يعني امرا ثابتا اذ ان من خصائص العقد الاداري ان هنالك شروط استثنائية تتمتع بها الجهة الادارية مما تكون عندها صلاحياتها واسعه في نطاق العقد الاداري، بالتالي قد تقوم يكون العقد خاليا من امر او حالة توجيه انذار من قبل الادارة للمتعاقد المخل بواجبه^(٣)، هذا و بخصوص موقف التشريع العراقي من هذه الحالة فلو رجعنا الى تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم(٢) لسنة ٢٠١٤ لوجدناها تنص على حالة الاخلال بالعقد الحكومي المبرم و بينت الجزاء المناسب الذي لا بد من تطبيقه بحق المورد المخل بواجبه فيتم تنفيذ العمل او الالتزام على حسابه بعد ان كان هنالك انذارا رسميا موجهها اليه لاجل اعادة تنفيذ العمل بالشكل المطلوب و

(١) : محمد عبدالله الدليمي، سلطة الادارة في انهاء عقودها الادارية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد-كلية القانون، ١٩٨٣، ص ٣١ وما بعدها.

(٢) : نصت المادة(٩٤) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم المناقصات و المزايدات المصري رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ على انه (في حالة عدم قيام المورد بالتوريد في الميعاد المحدد بالعقد او خلال المهلة الاضافية فعلى الجهة الادارية ان تتخذ احد الاجرائين التاليين طبقا لما تقرره السلطة المختصة وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل و ذلك بعد اخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول على عنوانه المبين بالعقد: أ. شراء الاصناف التي لم يقم المورد بتوريدها من غيره على حسابه بذات الشروط و المواصفات المعلن عنها و المتعاقد عليها باحدى الطرق القررة بقانون المناقصات و المزايدات و الاحكام الواردة بهذه اللائحة. ..).

(٣) : نصت المادة(١٥٠) من لائحة العقود الادارية رقم ٨١٣ لسنة ١٩٩٤ من القانون الليبي على انه (اذا تأخر المتعاقد في توريد الكميات المتعاقد عليها كلها او بعضها في الميعاد المحدد بالعقد فيجوز اضافة مهلة اضافية للتوريد على ان توقع عليه غرامة التأخير..).

و نصت الفقرة(ج) من المادة(١٥٠) على انه(و للجهة المتعاقدة في حالة عدم قيام المتعاقد بالتوريد في الميعاد المحدد بالعقد او خلال المهلة الاضافية ان تتخذ وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل احد الاجرائين .. ١. شراء الاصناف التي لم يقم المتعاقد بتوريدها من غيره على حسابه و تخصم من التأمين المودع من المتعاقد او من مستحقاته قيمة الاصناف المشتراة على حسابه و ما يستحقه من غرامة فاذا قل سعر الشراء عن السعر الوارد بالعقد فلا يحق له المطالبة بالفرق. ٢. انتهاء التعاقد فيما يتعلق بالاصناف المشار اليها و مصادرة التأمين النهائي و اقتضاء التعويض ان كان له مقتضى).

الصحيح هذا بالاضافة الى تحمله للتعويض عن كل ضرر قد حصل و كان ناتج عن فعل غير المشروع^(١)، هذا بالاضافة الى ادراج اسم المتعاقد المخل بواجبه بقائمة المتعاقد المتلكئ بتنفيذ التزاماته و هذا و فقا لما جاءت به الفقرة(٨) من البند(اولا) من ضوابط وزارة التخطيط، بالتالي تقوم جهة التعاقد بمفاتحة وزارة التخطيط من اجل تطبيق اجراءات الادراج بحق المتعاقد المخل بواجباته(٢).

(١) : نص البند(رابعاً) من المادة(١٠) من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ على انه(في حالة اخلال المجهز للسلع و الخدمات او الاستشاري بالتزاماته التعاقدية فعلى جهة التعاقد انذاره رسميا و عند عدم استجابته فيتم تنفيذ الالتزامات المخل بها على حسابة وذلك و فقا لاحد الاساليب المنصوص عليها في المادة(٣) من هذه التعليمات عند توافر الشروط الخاصة بها و يتحمل المتعاقد المخل دفع تعويض عن الاضرار التي لحقت بجهة التعاقد بسبب هذا الاخلال بعد انتهاء تنفيذ العقد).

(٢) : نصت الفقرة(٨) من البند(اولا) من ضوابط وزارة التخطيط رقم (٢٠) غير منشور على انه(ثبوت مخالفة شروط التجهيز و المواصفات الفنية المتعاقد عليها او المتعهد بها بشكل مخالف للمواصفات و عدم معالجته او تعويضه للمواد المجهزة وذلك بقصد الاضرار بالمصلحة العامة).

الخاتمة

(استنتاجات و التوصيات)

بعدهما بحثنا في نطاق هذا البحث توصلنا الى استنتاجات و توصيات تتمثل بالاتي:

الاستنتاجات:

كما علمنا ان اي عقد يتم ابرامه بين طرفين لا بد من ان يكون هنالك هدف من وراء ابرامه اضافة الى ذلك لا بد من ان تكون هنالك التزامات تقع على عاتق كل طرف في العقد من اجل ان يقوم كل متعاقد بواجبه او التزامه الذي يمليه عليه العقد، بالتالي لا بد من ان ينفذ عمله التعاقدى بالشكل القانوني الصحيح و هذا الامر سيساعد على تنفيذ العمل بالوقت او بالمدة المحددة بالعقد، فلاحظنا في نطاق عقد التوريد هنالك التزامات مهمة تتاولناها لا بد من ان يلتزم بها المورد و الا يعد محل بواجبه التعاقدى اتجاه الطرف الاخر و المتمثل بالجهة الادارية، اضافة الى ذلك حالة الاخلال في تقديمه للمواد محل التوريد لكن بشكل مخالف للمواصفات التي طلبت منه الامر الذي يؤدي الى قيام مسؤوليته التعاقدية و هذا ما تناولناه بشكل مفصل في نطاق البحث اذ كما نعلم ان الغرض من ابرام الجهة الادارية لعقد التوريد قد يكون من اجل توريد مواد بناء او اجهزة كهربائية او صحيه او غذائية و غير ذلك فهي ترغب بتوفيرها كونها تراها ضرورية من اجل تحقيق المنفعة العامة للبلاد و من اجل ضمان سير المرافق العامة بانتظام واضطراد، فلا بد من التزام المورد بهذا الواجب، هذا و اضافة الى ذلك تطرقنا الى جريمة الغش و الاحتيال المنصوص عليها بالمادة (٣٣٦) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل و التي بينت بشكل مفصل حالة قيام هذه الجريمة من قبل الموظف العام او المكلف بخدمة عامة و حالة قيامها من غير هؤلاء، ونحن بدورنا طبقناها على المورد الذي هو طرف بالعقد الاداري المبرم مع الجهة الادارية وبحثنا في حالة ارتكابه لهذه الجريمة و هو يورد مواد مخالفة للمواصفات المطلوبة منه و تطرقنا الى كل من الجزاء الجنائي المنصوص بهذه المادة و تطرقنا ايضا للجزاء الاداري موضحين كل منهما بشكل مفصل نتيجة لما قام به المتعاقد من اخلال اتجاه الجهة الادارية.

التوصيات:

من اجل ضمان تقدم البلاد في مختلف نشاطاتها لا بد من ان تسعى الى اختيار الكادر الوظيفي المتميز في اداء العمل اضافة الى ذلك لا بد من ان يتحلى بالأمانة والنزاهة وايضا لا بد من ان تكون النصوص العقابية اكثر شدة من ناحية الجزاء الجنائي بحق شخص الجاني الذي يعطل نشاطاتها.

الجزاء الذي بينته المادة (٣٣٦) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ غير كافي لحماية العقود الادارية جنائيا اذ ان النص عاقب الجاني بالحبس و هذا جزاء لا يتناسب و مدى اهمية العقود الادارية التي تعد وسيلة مهمة تساعد على ضمان تقدم البلاد في المجال الاقتصادي. النص القانوني لذات المادة (٣٣٦) جاء يساوي في العقاب بين كل من الموظف العام او المكلف بخدمة عامة في جريمة الغش و الاحتيال و بين غيرهم في حالة ارتكاب هذه الجريمة وهذا مأخذ على هذه المادة حيث انها تطبق جزاء الحبس على الجاني مهما كانت صفته و كان من الافضل تشديد العقوبة اذا كان من قام بها موظف عام او مكلف بخدمة عامة لتكون السجن المؤقت كونه كان مستغلا لمنصبه الوظيفي مقدما مصالحه الشخصية على المصلحة العامة.

كل التزام يفرضه القانون بحق من يعمل في نطاق الوظيفة العامة من موظف عام او مكلف بخدمة عامة لا بد من الالتزام بها لان هذا الامر سيدل على نزاهته و أمانته في أداء عمله و في سعيه نحو تحقيق الهدف الذي تسعى له الجهة الادارية في نشاطاتها المختلفة وهي تحقيق المنفعة العامة

للمجتمع واذا قام بعكس ذلك فهذا دليل على خطوة هذا الشخص لمخالفته لقواعد الوظيفة العامة التي كان عليه الالتزام بها.

كل التزام يبديه من يعمل في نطاق الوظيفة العامة سيساعد ايضا على حماية المال العام و ضمان صرفه بالشكل الصحيح و المخصص له، فكل استخدام غير قانوني للمال العام سيؤدي الى ضياع الفائدة منه الامر الذي قد يؤدي الى تأخير في تنفيذ المشاريع فضلا عن ذلك يؤدي الى ضياع الوقت المخصص لإنجاز المشاريع و ببطء عمل المرافق العام فضلا عن عدم تحقيق المصلحة العامة .

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم

أولاً:- الكتب القانونية

١. سليمان احمد الطماوي ، الاسس العامة للعقود الادارية -دراسة مقارنة، ط ٤، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة، سنة ١٩٨٤
٢. عاطف سعدي محمد علي، عقد التوريد الاداري بين النظرية والتطبيق-دراسة مقارنة، بلا طبعة ، بلا نشر، سنة ٢٠٠٥
٣. علي محمد بدير واخرون، مبادئ و احكام القانون الاداري، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ١٩٩٣
٤. فاروق احمد خماس ، و د. محمد عبدالله الدليمي ، الوجيز في النظرية العامة للعقود الادارية ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٢
٥. فائق محمود الشماخ، عقد التوريد في مشروع القانون المدني العراقي الجديد، رسالة مقدمة الى المعهد القضائي، ١٩٨٨
٦. مازن ليلو راضي، العقود الادارية في القانون الليبي-دراسة مقارنة، ط١، منشأة المعارف ، الاسكندرية، ٢٠٠٣
٧. ماهر صالح علاوي، الوسيط في القانون الاداري، دار ابن الاثير للطباعة و النشر، جامعة الموصل، ٢٠٠٩
٨. محمود خلف الجبوري، النظام القانوني للمناقصات العامة-دراسة مقارنة، مكتبة القانون المقارن ، بغداد ، ١٩٩٨
٩. نصري منصور نابلسي، العقود الادارية-دراسة مقارنة، مكتبة زين الحقوقية والادبية، ط١، ٢٠١٠
١٠. نواف كنعان، القانون الاداري، الكتاب الثاني، دار الثقافة والنشر، عمان، ٢٠١٠.
١١. عثمان سلمان غيلان العبودي، المرشد العملي في احكام البيع والشراء والايجار و ابرام العقود الحكومية، ط٢، بلا ناشر، ٢٠٠٨
١٢. أحمد عبد اللطيف، جرائم الاموال العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢
١٣. جمال ابراهيم الحيدري، شرح احكام قانون العقوبات القسم الخاص-ط١، دار الكتب والوثائق، بيروت، ٢٠١٥
١٤. فخري عبد الرزاق الحديثي، شرح قانون العقوبات قسم العام، مطبعة اوفسييت الزمان، بغداد، ١٩٩٢
١٥. ثروت بدوي، اصول القانون الاداري، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٨.
١٦. محمد جمال الذنبيات، الوجيز في القانون الاداري، دار الثقافة للنشر و التوزيع، بلا مكان نشر، ٢٠١١
١٧. ماجد راغب الحلو، العقود الادارية، ط١، دار الجامعة للطباعة و النشر، الاسكندرية، ١٩٦٩
١٨. احمد طلال عبد الحميد البدري، قاعدة العقد شرعية المتعاقدين في مجال العقود الادارية-دراسة مقارنة، دار ميزوبوتاميا للطباعة و النشر و التوزيع، ط١، بغداد، ٢٠١٣
١٩. محمود نجيب حسني، النظرية العامة للقصد الجنائي-دراسة مقارنة، ط١، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٥٩
٢٠. محمود نجيب حسني، النظرية العامة للقصد الجنائي، ط٢، دار النهضة العربية، ١٩٧٤
٢١. محمود نجيب حسني ،شرح قانون العقوبات-القسم العام، القاهرة ، ١٩٦٢

٢٢. محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات - القسم العام - ط ٩ ، مطبعة جامعة القاهرة ، ١٩٧٤ .

ثانياً:- الرسائل و الاطاريح

١. ابراهيم حميد كامل ، الجزء الاجرائي لهيئة النزاهة في جرائم الفساد في العراقي، رسالة ماجستير، جامعة النهرين-كلية الحقوق، ٢٠٠٨
٢. ستار جبار شلاش البدري، العقود الادارية المستحدثة و دورها في تنظيم المرافق العامة الضرورية في العراق-دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد-كلية القانون، ٢٠١٦
٣. عبد الجبار ضاحي عواد ، الارادة الاثمة واثرها في تحديد المسؤولية الجنائية، اطروحة دكتوراه، جامعة النهرين-كلية الحقوق، ٢٠١٥
٤. مازن ليلو راضي دور الشروط الاستثنائية في تمييز العقد الاداري، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد-كلية القانون، ١٩٩٩
٥. محمد عبدالله الدليمي، سلطة الادارة في انهاء عقودها الادارية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد-كلية القانون، ١٩٨٣

ثالثاً:- المراجع باللغة الانكليزية:-

Cahier des clauses administratives general:
applicables aux marches de fournitures courantes 1965

رابعاً:- القوانين

- قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل
- قانون العقوبات المصري رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ المعدل
- قانون العقوبات المصري رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ المعدل
- قانون القضاء الاداري الليبي رقم ٨٨ لسنة ١٩٧١
- اللائحة التنفيذية من قانون المناقصات المصري رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨
- اللائحة العقود الادارية رقم ٨١٣ لسنة ١٩٩٤ من القانون الليبي

خامساً:- الضوابط و التعليمات

- ١: تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم ٢ لسنة ٢٠١٤
- ٢: الضوابط الصادرة عن وزارة التخطيط لعام ٢٠١٤